

الفصل الثالث

التصحيف والتحريف وضعف الرسم العربي

معنى التصحيف والتحريف

« التصحيف والتحريف ، لفظتان بينهما صلة حميمة ، وقد جمعهما العلماء أحياناً عنواناً لمؤلف واحد ، كما فعل أبو أحمد العسكري في مؤلفه « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » ، وكما فعل من بعده الصفدي في كتابه « المرسعي » تصحيح التصحيف وتحريف التحريف ، وقد شرح « التهانوي » في « كشاف اصطلاحات الفنون » المقصود منهما في مكان واحد .

وتعود الصلة بين اللفظتين - مع التجاوز عما فيهما من جناس لفظي - إلى أن مجال البحث فيهما - كما فهمه المتقدمون من العلماء - واحد ، هو البحث عن الخطأ الذي يحدث في نطق الكلمة العربية نتيجة الخطأ الإملائي في قراءة الحروف المكتوبة ، سواء أكان الخطأ في نقط الحروف أم شكلها أم تبادلها الأمكنة .

فالتصحيف والتحريف مظهران للخطأ في قراءة الخط المكتوب ، ويترتب على ذلك نطق كلمة جديدة قد تكون صحيحة لغة ومعنى ، لكنها غير الكلمة التي قصدتها صاحبها حين نطق بكلامه ، أو نطق كلمة ذات بنية محرفة في صيغتها ، ويرجع تحريفها إلى التغيير في حروفها أو شكلها ، بل إن مؤلفات « التصحيف والتحريف » قد ورد فيها أحياناً أمثلة - وإن كانت قليلة - لأخطاء إعرابية تعود أيضاً إلى الخطأ في الكتابة أو التوسع في فهم

ما يطلق عليه « التحريف » بما يشمل ما يطلق عليه اسم « اللحن » ويتضح هذا المظهر الأخير في كتاب الصفدى (ت ٧٦٤) « تصحيح التصحيف » وتحرير التحريف » إذ أورد كثيراً من أمثلة (اللحن) في كتابه ، ويؤيد هذا نصاً ما أورده في بداية هذا الكتاب من أنه نقله من السابقين عليه ، وقال « لم يكن لى في هذا غير التهذيب وحسن الرصف في التبويب إلا ما يتخلل أثناء ذلك من تفسير وتقييد وتقرير وتمهيد ، وقد عدد ما اعتمد عليه من كتب السابقين ، وكان منها ما هو نص في « لحن العوام » مثل « ما تلحن فيه العامة » للزبيدى ، و « تنقيف اللسان » لابن مكى و « درة الغواص » للحريرى و « تقويم اللسان » لابن الجوزى الخ . . . ، فما صنعه الصفدى يحتمل أمرين : الرغبة في تضخيم كتابه فأورد فيه ما يتعلق « باللحن » أيضاً وإن لم يكن من « التصحيف والتحريف » أو التوسع في فهم المقصود « بالتحريف » بما يشمل اللحن أيضاً ، وسواء أكان هذا أم ذاك ، فإن ما يهم في هذا الموضوع أن الصفدى قد أورد في كتابه كثيراً من أمثلة « اللحن » وأن غيره من سابقيه قد ورد ذلك عنهم على قنة .

لكن . . . ليس معنى ما تقدم أن كل واحدة من اللفظتين « التصحيف والتحريف » لم تكن تستخدم إلا ومعها الأخرى ملازمة لها ، فإن لفظة « التصحيف » استخدمت وحدها كثيراً في مواقع الخطأ في القراءة التي رويت أمثلتها عن علماء القرن الثانى الهجرى ، مما نقلته إلينا كتب الأدب العامة أو السكتب المؤلفة نصاً في موضوع « التصحيف والتحريف » فيما بعد ، وقد جاءتنا عناوين تلك المؤلفات مقتصرة على تلك اللفظة وحدها ، وأقدمها - فيما أعلم - « ما صحف فيه الكوفيون » للصولى (ت ٣٣٥) و « التنبيه على حدوث التصحيف » لحمة بن الحسن الأصهبانى (ت ٣٦٠ ،

ويبدو أن كلمة « التصحيف » استخدمت وحدها أولاً في وصف خطأ القراءة لما هو مكنوب ، ثم انضمت إليها فيما بعد كلمة « التحريف » مع تداخل المقصود منهما ، أو تخصيص كل واحدة منهما بنوع من خطأ القراءة — كما سيتبين بتفصيل فيما بعد .

هذه مقدمة عامة عن لفظي « التصحيف والتحريف » من حيث الصلة بين معنيهما واستخدام العلماء لهما ؛ ندرج من ذلك إلى بيان الأمور الآتية عن هذين المظهرين من مظاهر الخطأ في اللغة من وجهة نظر علمائنا الأقدمين :

١ — التحديد النظري لمعنى التصحيف والتحريف .

٢ — سبب وقوع ذلك في الكتابة العربية خاصة .

٣ — علاقة مظاهر الخطأ التي ترتبت على ذلك في المعنى والبنية والإعراب بالبحث في اللغة ، مع أنها تعود أصلاً إلى رسم الكتابة .

وقبل ذكر ما قاله العلماء عن معنى « التصحيف والتحريف » ينبغي أولاً معرفة أنواع التغير التي يمكن أن تحدث في قراءة الكتابة العربية ، ويترتب عليها رواية خاطئة ، وهي أربعة يوضحها الجدول الآتي :

تغيير في النقاط		تغيير في الحركات		تغيير في الحروف		تغيير في الإعراب
الكلمة	مقابلها	الكلمة	تغييرها	الكلمة	تغييرها	
الثوم	النوم	جمهور	جمهور	الماس	المظ	لو قرأ فأرى في المصحف (أن الله
المسل	الغسل	دمشق	دمشق	ببغان	ببغان	بريء من المشركين (و رسوله)
رحل	رجل	عفريت	عفريت	رجل	راجل	بكرم الام في (رسوله)
عم	غم	رصاص	رصاص	عن الله عز	عن الله عز	رجل
القاصية	القاضية	قنديل	قنديل	سرانه	سرانه	شواته

وهذه النماذج السابقة قد ورد لها مواقف ونصوص تؤيدها ليس هنا محال ذكرها ، فإن القصد من ذكرها هنا إيضاح أنواع التغيير تمهيداً لإيراد آراء العلماء عن التصحيف والتجريف .

● قال حمزة الأصفهانى : أجاب أهل المعاني في معنى التصحيف فقالوا : أن يقرأ الشيء بخلاف ما أراده كاتبه وعلى غير ما اصطلاح عليه في تسميته ، وأما لفظ التصحيف ، فإن أصله - فيما زعموا - أن قرماً كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء ، فكان يقع فيما يروونه التغيير ، فيقال عندها : قد صحفوا فيه ، أى : رووه عن الصحف ، ومصدره (التصحيف) مفعوله (مصحف) فاما (المصحف) فأخوذ من (أصحف) (أصحافاً) وأصله أن الصحف جمعت فيه ، فقليل : قد أصحف - ولو سمي التصحيف تغييراً أو تبديلاً جاز (١) .

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٢٦ .

• قال أبو أحمد العسكري : فأما معنى قولهم (الصحفي والتصحييف) فقد قال الخليل : إن الصحفي الذي يروى الخطأ على قراءة الصحف بأشباه الحروف^(١) .

• قال المراكشي : المخالفة في الحديث إن كانت بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط ، فإن كان ذلك بالنسبة للنقط فالمصحف ، وإن كان بالنسبة للشكل فالمحرف ، وأما اللحن فما يرجع للإعراب^(٢) .

• قال التهانري : قالوا : مخالفة الراوى للثقات إن كانت بتغيير الحروف أو الحروف مع بقاء صورة الخط في السياق ، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط يسمى ذلك الحديث (مصحفاً) وإن كان بالنسبة إلى الشكل والإعراب سمي (محرفاً) وابن الصلاح وغيره سمي القسمين (محرفاً)^(٣) .

ومن هذه الروايات الأربع لا يخرج المرء بتحديد حاسم موحد للمقصود بكل من التصحييف والتحريف ، ولا يخرج كذلك بتحديد حاسم لما يشمله التصحييف والتحريف من أنواع التغيير السابقة ، إذ أن الذي يفهم من حديث الأصفهاني والعسكري عن التصحييف ، أنه كما قال أولهما نصاً : « ولو سمي التصحييف تغييراً أو تبديلاً جاز ، فهو إذن مطلق تغيير أو تبديل في قراءة الشيء على غير ما أراده كاتبه - كما عرفه الأصفهاني - أو رواية الخطأ على قراءة المصحف بأشباه الحروف - كما عرفه العسكري رواية عن الخليل - سواء أكان ذلك في النقط أم الشكل أم الحروف .

لكن المراكشي يفرق فيما تناوله من التغيير الذي يحدث للحديث

(١) شرح ما يقع فيه التصحييف والتحريف ص ١٣ .

(٢) منع المغني في جواز اللحن في الحديث ص ٥ .

(٣) كشف اصطلاحات الفنون ج ٣ ص ٨٣٦ .

بين التصحيف والتحريف ، بأن أولهما يكون في تغيير النقط فقط ، وأما ثانيهما فيسكون في الشكل ، ويتوقف عند هذا الحد - ويريد عليه التهاوى أن التحريف يكون في الشكل والإعراب أيضاً ، وأن بعض العلماء يسمى كل ما يحدث له تغيير « محرفاً » ،

والحقيقة أن المطاع على نماذج التصحيف والتحريف في مصادرها يلاحظ أن الأمثلة التي ترد عن ذلك يتنوع التغيير فيها ، دون النص على أن هذا تصحيف وذاك تحريف ، وأن منها ما يتعلق بتغيير النقط أو الشكل أو الحروف وأحياناً الإعراب .

ومن كل ذلك نستخلص الأمور التالية دون تحديد حاسم :

أولاً : أن كلام التصحيف والتحريف يطلقان على رواية الخطأ الناتج عن قراءة الرسم العربي ، وبدلان على مطلق التغيير والتبديل فيما يتعلق بذلك .

ثانياً : يكاد يكون من المتفق عليه أن التغيير الذي يحدث في النقط والشكل والحروف إملاً يتدرج تحت (التصحيف والتحريف) أما التغيير في الشكل الإعرابي فالظاهر أنه خارج عن هذا الموضوع ، فمناذجه قليلة في كتب المتقدمين الخاصة بالتصحيف والتحريف ، وإن أكثر الصفدى - وهو متأخر - من هذه النماذج في كتابه (تحرير التحريف) لأنه اعتمد فيه على كتب لحن العوام ، ونقل منها ما ضخم به كتابه .

ثالثاً : أن كلمة (التصحيف) في هذا النوع من الخطأ ذات شهرة تفوق في ذلك كلمة (التحريف) وربما كان ذلك لقرب دلالتها على هذا النوع وارتباطها بسببه الذي هو القراءة من الصحف .

رابعاً : الفرق بين (التصحيف والتحريف) و (اللحن) أن النوع

الأول يتعلق بالخطأ المترتب على قراءة الخط ، أما الثانى فمشتوه خطأ النطق لعدم إجادة اللغة .

لكن ماهو السبب أو الأسباب التى جعلت هذه الظاهرة تحدث فى رواية اللغة ؟!

الإجابة على ذلك بعبارة مختصرة هى (يرجع السبب الأساسى فى ذلك إلى الخط العربى وقابليته للتصحيف والتحريف) ذلك أن حروفه متشابهة يميز بينهما النقط التى توضع فوقها أو تحتها ، كما أن التمييز بين صيغ الكلمات يعتمد على الحركات التى اعتبرت تابعة للحروف ، ولم تعتبر فى الرسم العربى حروفا مستقلة ، بل رسمت أولا نقطا فوق الحروف وتحتها وبين يديها ، ولما حدث الإجمام - وهو نقط كذلك - ومع تأخر الزمن ، أحدث الخليل ابن أحمد رسمها أبعاضا للحروف ، كما هى الصورة المستعملة حتى اليوم .

فالخط العربى فى البداية لم يكن منقوطا ولا مشكولا ، كما حدث فى المصاحف الخمسة التى كتبها عثمان للأمصار ، واستمر الناس يقرأون فيها - على هذه الصفة - ما يقرب من نصف قرن من الزمان ، وفى عهد عبد الملك ابن مروان - حين كثر الخطأ والتغيير - وضع نصر بن عاصم - فيما يقال - النقط على الحروف للدلالة على ما سمى فيما بعد (بالشكل) ثم كان (الإجمام) الذى يميز بين الحروف المتشابهة كالجيم والحاء مثلا ، وكانت نقط الشكل تباين فى شكل المسدات نقط الإجمام ، واستمر الأمر كذلك على ما فيه من مشقة - إلى أن أحدث الخليل - فيما يقال - الشكل الذى يرسم على هيئة أبعاض الحروف ، فأراح الناس بذلك من مشقة الكتابة بنوعين من النقط .

فطريقة الرسم العربى فى تشابه حروفه وتمييزها بالنقط ، وضبط نطقها بحركات لم يكن لها رسم خاص بها مطلقا ، ثم رسمت منفصلة وتابعة للحروف العربية — يعود إليها المسئولية الأولى عن ظاهرة (التصحيف والتحريف)

ومع ذلك فقد عاون على إشاعة هذه الظاهرة وخطرها (النساخ) الذين يسمون (بالوراقين) أولئك الذين تنحصر جهودهم فى احترام الوراقة ، لنسخ الكتب العلمية ويبيعها للناس ، ولم يكن النساخ والوراقون غالبا على علم باللغة ، حتى يتمكنوا من التمييز بدقة بين كلمة وكلمة يعتمد التمييز بينهما على نقطة أو حركة أو تغيير أحد الحروف ، وحينئذ يحدث الخلط بين ذلك فى الكتابة ، وهذا نفسه معنى (التصحيف والتحريف)

ويشارك فى هذه المسئولية أيضا - على قلة - علماء اللغة أنفسهم ، فإن أحدهم قد يفهم الكلمة فهما ، خاسا يسوغه السياق له ، أو يسوغه هو لنفسه ، ثم يقرؤها ويرويها كما فهم ، وإن لم يتفق ذلك الفهم مع أصلها وما قصده منها صاحبها ، ويترتب على ذلك أيضا حدوث التصحيف ، وبما يؤيد ذلك عناية المؤلفات (التصحيف والتحريف) بإيراد تصحيقات العلماء فى قسم خاص بهم ، بل إن بعض هذه المؤلفات يفرق بين البصريين والكوفيين فى ذلك ، فيذكر أشهر العلماء من الفريقين ، مع ذكر نماذج من تصحيقات كل واحد منهم ، وأول أثر فى هذا الموضوع - فيما أعلم - هو كتاب « الصولى » وعنوانه (ما صحف فيه الكوفيون) وقد أورد حمزة الأصفهاني فى كتابه (التنبيه على حدوث التصحيف) قسما خاسا للعلماء سماء (تصحيقات العلماء فى شعر القدماء) وعدد من علماء المصرين خمسة وعشرين عالما ، فأورد نماذج من تصحيقاتهم ، وفعل مثل ذلك أبو أحمد العسكرى ، فجعل قسما خاسا

لـ (ما وهم فيه علماء البصريين) وقسما آخر عن (ما وهم فيه علماء الكوفيين)

فهذه الأمور الثلاثة السابقة - الرسم العربي والنساخ ووهم العلماء - يعود إليها مجتمعة مسئولية التصحيف والتحريف، وإن كان الرسم الكتابي أعظمها مسئولية في ذلك .

• قال حمزة الأصماني : الذي أبدع صور حروف كتابة العرب لم يضعها على حكمة ، ولا احتياط لمن يحىء بعده ، وذلك أنه وضع خمسة أحرف صورة واحدة ، وهي (الباء والتاء والثاء والياء والنون) وكان وجه الحكمة فيه أن يضع لكل حرف صورة مباينة للأخرى حتى يؤمن عليه التبديل (١) .

• وقال الجاحظ عن تحريف النساخ : لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام . . . ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر فيسير فيه الوراق الثاني سير الوراق الأول ، ولا يزال الكتاب تتناوله الأيدي الجانية والأعراض المفسدة حتى يصير غلطاً صرفاً وكذباً مصمتاً (٢) .

• وقال أبو أحمد العسكري : فالاحتباس من التصحيف لا يدرك إلا بعلم عزيز ورواية كثيرة وفهم كبير، وبمعرفة مقدمات الكلام وما يصلح أن يأتي بعدها مما يشاكلها، وما يستحيل مضامته لها ومقارنته بها ويمتنع من وقوعه بعدها - وتميز هذا مستعصب عسر (٣) .

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٣٦ .

(٢) انظر : الحيوان ج ١ ص ٧٩ .

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٢ .

فهذه النصوص الثلاثة مجتمعة تحتوى على العوامل التى يحدث بسببها التصحيف والخطأ فى رواية اللغة بناء على ذلك ، وأخطرها ما ذكره الأصهبانى من « اتخاذ الصورة الواحدة فى الكتابة للدلالة على الحروف المتعددة » ، وهذا - فى فهمى - نموذج للتشابه بين الحروف فى الصورة ، يترتب عليه التغير والتبديل الذى هو معنى التصحيف والتحريف بصورة عامة تشمل هذا النموذج وغيره من مظاهر التغير فى الكتابة .

والجاحظ يصور بمرارة وأسف ما يحدث للنصوص والمؤلفات من جناية وفساد ، بسبب تداولها بين النساخ - ومن ذلك التحريف طبعاً - وما يعانى به المؤلف - ومثله المحقق - من مشقة ، إذا أراد إصلاح ما فسد أو إكمال ما نقص .

وظمانات الاحتراس من التصحيف تتلخص - من النص الأخير - فى كثرة الرواية وسعة الفهم واليقظة لسياق الكلام أوله وآخره ، وكل ذلك - كما قال العسكرى - مستعصب عسر حتى على العلماء ، ولا غرابة إذن فى حدوث التصحيف منهم .

أما الفكرة الثالثة والأخيرة فى هذه الفقرة فهى بيان الصلة بين خطأ التصحيف والتحريف - الذى يرجع فى نشأته أساساً إلى الرسم الكتابى - والبحث فى اللغة .

إن الذى يرد على الذهن لأول وهلة أن هذا النوع من الخطأ يتعلق بالرسم الإملائى وقصور الكتابة العربية ، وينبغى بحثه فى هذا النطاق ، ولا شأن لذلك بدراسة اللغة التى تنجّه أصلاً إلى النطق لا الكتابة ، ويتفرع على ذلك أن الخطأ الذى يوجه باحث اللغة إليه اهتمامه هو خطأ اللغة حين

تُطلق ، أما الخطأ الذى يعود للكتابة فيستكفل به ما سماه ابن قتيبة فى كتابه « أدب الكاتب » ، « تقويم اليد »

ذلك اعتراض وارد ، وفيه كثير من الحق ، فإن قضية التصحيف والتحريف تعود إلى الرسم العربى قبل أى شىء آخر ، ولو كان الأمر مقتصرأ على ذلك ما كان لها مكان فى البحث فى اللغة ، لكن خطأ الكتابة لم يقتصر عليها ، بل تعدى ذلك إلى اللغة المنطوقة ، وبدأ ذلك فى مظهرين :

الأول : أن رواية اللغة مشافهة كانت لها صلة قرينة بالكتابة .

الثانى : أن قراءة الكتابة — وهى نطق — حملت أخطاء التصحيف والتحريف فى معانى الكلمات وبنياتها ، بل مخالفة قواعدهم النحوى أحياناً .

إن رواية اللغة بطريقة علمية منظمة بدأت نشاطها فى القرن الثانى الهجرى ، وأول الرواة العلماء — فيما هو مشهور — أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) وحماد الرواية (ت ١٥٥) وقد عاصروهم وجاء بعدهم رواة اللغة الذين يعود الفضل إلى جهودهم الرائعة فى جمع التراث اللغوى القديم كله ، ومن المعروف أن هؤلاء العلماء الرواة لم يقتصروا فى رواية اللغة على ما عاصروهم فقط ، بل رووا الكثير عن العصور التى سبقتهم فى الجاهلية والإسلام مما لم يعاصروه ، ولم يسمعوها قائله ، وقد وصلهم ذلك من طرق متنوعة ، كان أهمها — كما قرر ذلك الباحثون فى العصر الحديث (١) — ما كان مدوناً بالرسم الكتابى ، وما دامت الكتابة لنصوص اللغة كانت مصدراً للرواية الشفهية التى تظاهر بها العلماء ، فقد انعكس خطأ التصحيف

(١) انظر : مصادر الشعر الجاهلى ، فقد تكفل البحث كله بإثبات طرق نقل اللغة إلى العلماء ومنها الكتابة ، وساق لذلك أدلة مقنعة .

والتحريف بداهة على تلك الرواية الشفهية نطقاً ، وقد أورد حمزة بن الحسن الأصهباني في كتابه « التنبيه على حدوث التصحيف ، عبارة منطوية عن أرسطو تقول : كل كتابه تشابه صور حروفها فهي على شرف تولد الدهر والغلط والخطأ فيها ، لأن ما في الخط دليل على ما في القول ، وما في القول دليل على ما في الفكر ، وما في الفكر دليل على ما في ذوات الأشياء ،^(١) ويصح فهم معنى هذه العبارة بطريقة أخرى بأن نقول : إن ما في ذوات الأشياء ينعكس على الفكر ، وما في الفكر يعبر عنه القول ، والخط يثبت التعبير بالقول ويحافظ عليه ، ويمكن الرجوع إليه حين إرادة النطق مرة ثانية ، فإذا احتمل الخط الغلط والوهم ظهر ذلك في النطق .

ويؤيد هذا الفهم النظرى السابق ما حدث فعلاً في كتب التصحيف والتحريف ، إذ أن وصفهم لتحريف العلماء وتصحيفاتهم فيما أوردته من مواقف وأمثلة ، جاء صريح الدلالة على أن ذلك قد حدث نطقاً لا كتابة ، وسماعاً لا رسماً .

وبما ساقه حمزة الأصهباني عن العلماء المصحفين نصاً قوله :

● أبو عبيدة : روى بيت امرئ القيس :

تجاوزت أحراساً وأهوال معشر على حراس لو يسرون مقتل
أى : أظهروا ، والصواب في رواية الأصمعي (لو يشرون مقتل)
ومعناها : يظهرون .

● أبو زيد : حكى ابن دريد عن أبي حاتم قال : أنشدت الأصمعي :
(جأيا ترى بلبه مسججاً)

فقال : صحت ، وإنما هو (ترى قليله مسججاً) ثم قال : من أنشدك ؟
قلت : أعلم الناس ، فتغافل عني - وإنما عني أبو حاتم أبا زيد .

● اللحياني : أملى اللحياني (مثقل استعان بذقنه) فقام إليه ابن
السكيت - وهو حدث - فقال يا أبا الحسن ، إنما تقول العرب (مثقل
استعان بدَفِّـيْنِه) لأن البعير إذا رام النهْرَض استعان بجنبيه - فقطع الإملاء (١) .

فالرواية والإنشاء والإملاء كلها من صفات المشافهة لا من صفات
الكتابة ، مما يدل على ما نحن بصده من أن التصحيف والتحريف وإن كان
مذشوفاً الرسم والكتابة ، فقد حمل خطأهما نطن اللغة وروايتها .

ولقد سبق أن مظاهر التصحيف والتحريف تكون في تبادل الحروف
المنمزة بالنقط ، أو الشكل الذي يحدد نطق هذه الحروف ويفرق بين الصيغ ،
أو وضع حرف مكان آخر وإحلاله محله مما يغير نطق الكلمة ، وينتج من
ذلك أحياناً مخالفة بعض الظواهر النحوية وإن كان ذلك قليلاً .

والذي يترتب على تبادل الحروف المنمزة بالنقط في التصحيف حدوث
كلمات جديدة ذات معنى مخالف لما أراده منتج النص أصلاً ، وقد تكون
الكلمات المحدثه من التصحيف لا معنى لها على الإطلاق ، وإنما هي هراء
لغوى لا يفيد شيئاً .

أما تغيير شكل الحروف فيترتب عليه في النطق أمثلة جديدة ، تندرج
تحت صيغ صرفية مخالفة لما كانت عليه قبلاً ، وقد تخرج عن صيغ الصرف
ومقتضيات اللغة أصلاً ، فيحكم عليها بالخطأ ، والأول من هذين النوعين
انحراف في المعنى ، والثاني انحراف لغوى في بنية الكلمات .

وتغيير الحروف غير المميزة بالنقط يترتب عليه أيضاً كلمات جديدة ذات معنى مغاير لما قصده منها صاحبها الأصلي ، أو كلمات محرفة البنية يحكم عليها أيضاً بالخطأ .

وأما الذى يترتب على التصحيف والتحريف من خطأ النحو ، فيكون إذا حدث التغيير فى شكل آخر الكلمة أو استخدام أداة فى تركيب لغوى لا يتطلبها المعنى النحوى له ، وهذا الصنف وإن كان قليلاً إلا أنه يمثل جانباً يستحق الدراسة والاهتمام .

وإليك نماذج قليلة تمثل الأصناف السابقة واحتمالاتها .

اولاً : التغيير فى الحروف المميزة بالنقط

● عن أبى عمرو الشيبانى قال : كنا بالركة فأنشد الأصمعى :

عننا باطلا وظلما كما تعزز عن حجرة الريض الطباء

فقلت له : إنما هى (تعتر) من العتيرة ، والعز : الذبح ، فقال الأصمعى (تعزز) أى : تطعن بالعزة ، وهى الحربة ، وجعل يصيح ويشغب ، فقلت : فكلام كلام النمل وأصب ، والله لو نفخت فى شبور يهودى ، وصحت إلى التناد ما نفعلك شئ . ، ولا كانت إلا (تعتر) (١) .

● وعن الجاحظ قال : مررت بمعلم وهو يلحن صبياً .

يا أبا الفياش جئى أخرج الفتيان غنا
لبش فى الأرض أياس شزنوا أملج مشا

(١) الزهر ج ٢ ص ٢٥٩ — شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٩٢ مع اختلاف يسير .

فقلت: بالعبرانية هذا ؟ ! قال : لا ، هو بالعربية ، فلما تأملته إذا هو مسكتوب :

يا أبا العباس حبي أخرج الفتيان عنا
ليس في الأرض أناس شربوا أملح منا

فقلت : أيها المعلم ، إنك ضائع بهذا البلد ، قال : نعم قدور ومرازيق (١)
ففي النموذج الأول ترتب على تغيير نقط الحروف وجود كلمتين هما
(تعتر) و (تعز) تنازع حولهما الشيباني والأصمعي ، وكلاهما صحيح
لغة ومعنى .

أما النموذج الثاني فإن تغيير نقط حروف الكلمات فيه أنتج كلمات
لا معنى لها حتى ظننا الجاحظ كلاما « بالعبرانية » وقدم للمعلم بسببها النصح
الساخر قائلا : أيها المعلم ، إنك ضائع بهذا البلد ،

ثانيا : التغيير في شكل الحروف

● قال خلف الأحمر : أنشد المفضل للمخبل :

وإذا لم خيالها طِرَفَتْ عيني ، فمأه شئونها سجم

فقلت : إنما هو (طَرَفَتْ) فلج ساعة ، ثم رجع عنه (٢)

● قال أبو أحمد العسكري : وما يقع فيه التصحيف حتى شكك في ذلك
بعض العلماء ، فجعل له تفسيراً آخر - روى أن النبي (ص) أتاه المملسان ،
فشقا بطنه ، ثم قال أحدهما (ايتني بالسكينة) فرواه بعضهم (ايتني بالسكينة)

(١) محاضرات الأدباء ج ١ ص ٦٣ .

(٢) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٧٨ .

بكسر السين على أنها مؤنث (سكين) وإنما هي (السكينة) بفتح السين والكاف غير المشددة .

قال : وقد فسره ابن الأنباري على أنه لغة في (السكين) وأكثر أهل اللغة لا يعرفون إدخال الهاء فيها ؛ وهذا ذهاب عن الصواب (١) .

ففي النموذج الأول غيرت (طَرَقَتْ) إلى (طُرِفَتْ) فوجدت كلمة جديدة وكل منها تختلف عن الأخرى في الصيغة الصرفية ، علاوة على ما غير من النقط فيهما ، وكل منهما صحيحة من حيث الصيغة والمعنى .

أما الثاني فإن التصحيف بتغيير الحركات أنتج كلمة ليست من اللغة ، وحكم عليها العسكري بأنها ذهاب عن الصواب ،

ثالثاً : التغيير في الحروف غير المنقوطة

• روى الأصمعي بيت : أوس بن حجر ،

أجونُ تدارك ناقتي بقرالها وأكبر ظني أن جونا سيفعل

قال ابن الأعرابي : صحف الدعى ، إنما هو (تدارك ناقتي بقرابها) أي : ما دمت أطمع فيها (٢) .

• ورد في كتاب « دليل لغة العرب » الكلمات الآتية والتعليق عليها :

الملاس — الملاظ : تحريف

ببغان — ببغان . تحريف (٣)

(١) تصحيف المحدثين ص ١٢٦ .

(٢) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٧٤ .

(٣) دليل لغة العرب ص ٢٢ .

في النموذج الأول وإضح الفرق بين (قرى لها) و (قرايها) بسبب استبدال اللام بالباء، وأما النموذج الثاني فالصورة الحادثة بالتحريف خطأ لغوياً، فالكلمتان حرفتا نتيجة تغيير السين ظاء في الأولى، وتغيير الباء غينا في الثانية .

رابعاً : ظواهر النحو في التصحيف

● عن أبي عمرو قال : أنشدت الفرزدق ويده في يدي لابن أحر :

فإما زال سرح عن معد وأجدر بالحوادث أن تكونا
فلا تصلى بمطروق إذا ما سرى بالقوم أصبح مستكينا
فقال لي : أرشدك أم أدعك ؟ ! قلت : ترشدني ، قال . إذا كان بمن
(يسرى بالحى) فليس بمطروق ، وإنما هو (إذا سرى فى الحى) فعلمت
أنى أغفلت ذاك ، وأن الأمر كما قال .

وهذا من التحريف لا من التصحيف (١) .

فمن الواضح أن الخطأ فى الجملة جاء من استخدام حرف الجر (الباء) فى الموضع الذى يقتضى فيه المقام حرف (فى) وهو خطأ يعود إلى المعانى التى ترد فى النحو لاستخدام حروف الجر فى مواطنها المناسبة ، وقد علق العسكري على ذلك بأنه من « التحريف لا من التصحيف » ، ويبدو أن هذا الفهم لما يشمله التحريف من بعض ظواهر النحو قد اتسع مداه فيما بعد حتى سوغ ذلك للصفدى فى القرن الثامن الهجرى أن يورد فى كتابه « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » ما يشمل مظاهر اللحن فى النطق، ولا يقتصر فى ذلك على النطق المترتب على الخطأ فى الكتابة .

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٧٧ .

مقاومة التصحيف والتحريف بالرواية والتنقية

شغل « التصحيف والتحريف » أذهان علماء اللغة ، ذلك أن الخطأ الذي ترتب عليه - وإن كان يعود أصلاً للرسم الكتابي - قد انعكس على النطق اللغوي ، بقراءة الكتابة ورواية القراءة .

وقد اهتم العلماء به لذلك ، إذ رأوا فيه خطراً يهدد اللغة ، وعيياً يؤاخذ عليه فاعله ، بل عاراً يباحق من يصدر منه .

ومن الطريف أن نعلم أن ظاهرة التصحيف والتحريف لم يقتصر أمرها على العوام من القراء أو النساخ والوراقين ، بل تمشت بكثرة بين العلماء أنفسهم ، كما يقول حمزة الأصباهي : قد فضح التصحيف في دولة الإسلام خلقاً من القضاء والعلماء والكتاب والأمراء وذوى الهيئات من القراء .

ولقد وجدت ظاهرة التصحيف والتحريف في وقت مبكر ، وحملت اللغة مظاهر الخطأ التي ترتبت عليها في الفترة نفسها التي هددتها فيه مظاهر الخطأ « باللحن » - حوالى منتصف القرن الأول الهجري - وكما وجه العلماء جهودهم لمقاومة اللحن بدراسة اللغة ووضع قواعد النحو ، فقد بذلوا جهوداً أخرى لمقاومة التصحيف والتحريف ، بوضع قواعد من نوع آخر لضبط الكتابة وتوقي الالتباس فيها .

وعلى الرغم من أن كلا النوعين من القواعد لم يقدم الحل الحاسم الناجع لخطأ القول وقراءة الكتابة ، فإن قواعد النحو ظلت لديهم عالية سامية ، واطرد اهتمامهم بها مع اطراد نموها ، أما في الجانب الآخر فقد أعلنوا بأسهم من وسائل الضبط في الكتابة ، وبحوثاً عن وسيلة أخرى لتوقي خطأ القراءة ، فلم يجدوا غير إلزام الناس « بوجوب المشاءة في رواية اللغة » وهو حل شاق

وغير عملي، بالإضافة إلى أنه حاد عن موضوعه، إذ كان من المتوقع أن يواصل العلماء جهودهم في «إصلاح الرسم العربي وضبطه»، لكنهم - فيما يبدو - حين يشعرون من ذلك، تركوا قضيتهم معقدة، واتمسوا وسيلة أخرى هي «وجوب المشاهدة»، وهي وسيلة فضفاضة غير عملية وغير مقنعة.

ولم تقتصر جهود علماء اللغة في مقاومة التصحيف والتحريف على محاولة ضبط الكتابة والتواصي بالمشاهدة في الرواية، بل راحوا - منذ القرن الرابع الهجري وما تلاه - يبذلون جهداً آخر يتفق مع المرحلة العلمية كلها في تلك الفترة، وذلك بالانفتاح إلى الوراثة لجمع أمثلة التصحيف والتحريف في مؤلفات تضمها، تماماً كما راجعوا جهود السابقين في النحو للتأليف في «أصول النحو»، وكما راجعوا مادة اللغة في النحو للتأليف في «الشواهد» ثم في «الاستشهاد».

بجهود علماء اللغة في مقاومة «التصحيف والتحريف»، قد تدرجت في الآتي:

١ - ضبط الكتابة العربية بالنقط والشكل

٢ - ضرورة المشاهدة في رواية اللغة

٣ - تنقية الأخطاء بجمعها في مؤلفات

وهذه الأمور الثلاثة في حاجة إلى إيضاح وتأييد، للوقوف على جهود العلماء فيها، ثم استخلاص أساس موقفهم الذي وجه نظرهم ومقاومتهم لهذا النوع من الانحراف في اللغة.

هناك رواية مشهورة عن مقاومة ظاهرة التصحيف والتحريف في الكتابة تتناولها مصادر التصحيف والقراءات، ومؤدى هذه الرواية أن

العلماء تذهيرا لخطورة التصحيف والتحريف حين حدث في قراءة القرآن ،
حكمان من ذلك الدافع الأصلي الذي دفعهم للبحث عن وسائل ضبط الكتابة ،
فهذا الدافع الديني هو الذي أثار همهم العلماء لترقي التصحيف والتحريف
في القرآن واتخاذ الوسائل الواقية من حدوث ذلك فيه .

ولكن هذه الشهرة ينبغي أن تقتصر على موضوعها وزمانها - وموضوعها
هو مصاحف عثمان المكتوبة والخطأ في قراءتها ، وزمانها هو منتصف
القرن الأول تقريبا - فلا يفهم من ذلك أن التصحيف والتحريف لم يحدث
في غيره من النصوص المكتوبة من قبل هذا العصر ومن بعده ، إذ من الثابت
أن الكتابة كانت معروفة في عصر الرسول وقبل عصره ، والمعتقد أنه قد
دونت بالكتابة غير المضبوطة أمور كثيرة ، كان منها نصوص اللغة من شعر
ونثر ، والمعتقد كذلك أن ظاهرة التصحيف والتحريف حدثت في قراءة
هذه المدونات قبل حدوثها في قراءة المصاحف ، وإن كان غرض التاريخ
العربي قبل الإسلام وفي غير القرآن لا يسعفنا بأدلة مؤكدة لإثبات
هذا الاعتقاد .

وهذا هو نص الرواية المشهورة عن المصاحف كما أورده حمزة الأصماني :

• كتب عثمان المصاحف الخمسة ، وفرضها على الأمصار ، فغبر الناس
يقرؤون فيها نيفاً وأربعين سنة ، وذلك من زمان عثمان إلى أيام عبد الملك ،
فكثر التصحيف على ألسنة الناس ، ففزع الحجاج ، وسأل كتابه تدارك
الأمور ، فوضعوا النقط أفراداً وأزواجاً ، وخالفوا بين أماكنها ، بعضها
فوق الحروف ، وبعضها تحت الحروف ، ومع ذلك كان يقع التصحيف ،
فأحدثوا الإجماع ، فإذا أغفلوا الاستقصاء على الكلمة ، فلم توف الحقوق كلها من
النقط والإجماع ، اعتراها التصحيف ، فانتسرا حيلة ثالثة ، فلم يقدروا عليها .

فقد بان لمن عقل وأنصف من نفسه أن اعتراض التصحيف في هذه الكتابة مع ما جاب إليها من الزيادة في البيان بالنقط والإعجام ليس إلا من ضعف الأساس^(١).

وينبغي ملاحظة أن «النقط» المذكور هنا قصد به «شكل الحروف» من فتح وكسر وضم وسكون وتنوين، إذ كان - كما تقول الرواية - يوضع نقطاً أفراداً وأزواجاً بعضها فوق الحروف وبعضها تحت الحروف، وهو ما غير فيما بعد - على يد الخليل - إلى الشكل المرسوم على هيئة أبعاد الحروف (-، و، ه) كما يلاحظ أن المقصود «بالإعجام» هنا هو النقط التي تفرق بين الحروف المتشابهة كالباء والياء والهاء، أو الجيم والحاء والحاء، ولأن كلا من النوعين كان يرسم نقطاً، فإن التمييز بينهما اعتمد على لون المداد المستعمل في الكتابة.

ذلك جهد كبير بذله العلماء في ضبط الكتابة، لكنه - كما تشير الرواية - كان جهداً شاقاً لم يستطع التزامه في كل ما كتب، ولم يمنع تماماً حدوث التصحيف واستمراره، فإذا أغفل الاستقصاء على الكلمة، فلم توفَّ حقوقها، اعترها التصحيف، وأنسى يكون هذا الاستقصاء دوماً إذا كان الكاتب ملزماً في الكلمة الواحدة مثلاً أن يكتب حروفها أولاً، ثم يأتي بمداد مخالف ليوفي شكلها بالنقط ثانياً، ثم يعود للمداد الأول ليعجمها ثالثاً، إن هذا - في الحق - عمل مجهد للغاية، وقد أحس العلماء أنفسهم بمشقة - كما تقول الرواية - فالتمسوا حياة ثالثة فلم يقدرُوا عليها، وبقي التصحيف مع هذا الجهد ظاهرة خطيرة في قراءة الكتابة، وهذا - كما عبر الأصفهاني - ليس إلا من ضعف الأساس.

أجل . . ضعف الأساس في الكتابة !! هذه هي المشكلة !! ولو واجه العلماء هذا الأساس الضعيف بوضع أساس بديل له أو تقوية ضعفه بطريقة محكمة لحلت مشكلة الخط بصورة نهائية ، ولما بقي التصحيف والتحريف خطراً يهدد نطق اللغة ، ويورق علماءها .

كان من الضروري إذن وقد ترك علماء اللغة هذا الأساس الضعيف على ما هو عليه من ضعف أن يقاوموا خطأ النطق بطريقة أخرى ، ذكرها أبو أحمد العسكري نصاً - بعد أن ساق الرواية السابقة تماماً مع اختلاف طفيف في عرضها - قال : « فالتمسوا حيلة فلم يقدرُوا إلا على الأخذ من أفواه الرجال ، » (١)

والأخذ من أفواه الرجال لم ينقطع أبداً في عصر الاحتجاج باللغة وروايتها ولا يتصور انقطاعه في أي عصر من العصور ، لكن الذاكرة لا تقوى على حفظ النصوص إذا طالت ، وهي من ناحية أخرى لا تستطيع المحافظة على ما حفظته زمناً طويلاً ، لذلك كان الناس في حاجة إلى وسيلة أخرى لحفظ النصوص والمحافظة عليها ، وكان غريباً أن يترك العلماء قضية « الرسم العربي » دون حل حاسم ، لإبدال ذلك بإلزام الناس الأخذ من أفواه الرجال ، مع التأكيد من أن هذه طريقة غير عملية .

وقد ترتب على ذلك شيوع مجموعة من الأفكار تدور حول « الرواية والكتابة » لا يصعب تفسيرها في ضوء ما تقدم .

من هذه الأفكار مثلاً الحرص الشديد على التظاهر بالرواية الشفهية وكثرة الحفظ ، وما يروى عن ذلك من غرائب الحفاظ في ضخامة ما وعته

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٣ .

ذاكرتهم من أخبار وأشعار ونوادر ، فالأصمعي - كما قيل - حفظ اثني عشر ألف أرجوزة، منها البيت والبيتان ومنها المائة والمائتان - يلاحظ أن ذلك في الرجز وحده - وإسماعيل بن سيار أملى معجماً كاملاً من ذاكرته هو معجم العين ، إذ حفظه ، ثم ضاع منه ، فأملأه من حفظه ، و غلام ثعلب كان يحفظ أكثر من ثلاثين ألف شاعر على النحو ، إلى غير ذلك من الأعاجيب !!

ومن هذه المظاهر الحرص على اختيار من يأخذون عنه اللغة ، للتأكد من أنه لا يعرف الكتابة والأخذ من الصحف ، فإذا أثبت الاختبار اقتراف الأعرابي لهذا الأمر المنكر ، بهرجوه وزيفوه ورفضوا الأخذ عنه .

ومن ذلك العبارة اللغوية الذائعة الصيت حتى اليوم (لا تأخذوا القرآن من مصحف ولا العلم من صحفى) والمصحفى : هو الذى يأخذ قراءته عن المصحف والصحفى : هو الذى يقرأ الصحف ، فتحدث فى روايته الأخطاء ، باشتباه الحروف وتغيير الحركات .

وقد ترتب على ذلك حملة شديدة الوطأة على المصحفين والصحفيين جميعاً ، وغدت نسبة ذلك إلى أحد العلماء شيئاً يثير الحفيظة ويستوجب الإنكار والاستبراء ؛ لما يلحقه بسببه من نقص وعار .

• قال أبو أحمد العسكري : قد فضح بالتصحيف خلق من أهل الأدب ومن الأشراف والقضاة والرؤساء وهجروا به ، وبقى ذمهم مخلداً فى بطون الكتب ، وقد مدح بالاحتراز من التصحيف والتحفظ منه جماعة ، منهم خلف الأحمر ، فإن الحسن بن هانئ رثاه وهو حى ، فسكان من أفضل ما عدد من مناقبه أن قال :

لا يهيم الحناء فى القراءة بالحناء ولا يأخذ إسناده من الصحف (١) .

وأغلب الظن أن «أبا نواس» قصد بذلك المداعبة لا الجد ، ولا يفهم غير ذلك من شعر يقوله أبو نواس في درثاء إنسان وهو حى ، وجو المداعبة هذا دفعه إلى إرضائه بقوله : إنه لا يصحف ولا يأخذ عن الصحف ، ولعل «أبا نواس» أعلم من غيره بأنه غير صادق في هذه القضية ، خصوصاً مع خلف الأحرار مع ما هو مشهور عنه ومتهم به .

وعلى كل حال فقد قاوم العلماء التصحيف والتحريف بإشاعة الحث على المشافهة في الرواية ، والتنفير من الاعتماد على الصحف وذم المصحفين ، وقد أفادت رواية اللغة من ذلك دون شك ، وإن كان ذلك كله - في واقع الأمر - تظاهراً لا يتفق مع الواقع حتى من القائلين به أنفسهم ، فعظم العلماء كانوا يكتبون ويقرؤون في الصحف ، وإلا فإذا كان يصنع أبو عمرو بن العلاء بكتبه التي ملأت - فيما يقال - حجرة إلى السقف ، وأشعل فيها النار في سورة غضب ، ومن الذى تولى إنفاذ خمس عشرة قنينة حبر ، أريق مدادها على الصحف والكسائى فى البادية يكتب عن الأعراب !!

إن قصارى ما يفهم من الدعوة إلى المشافهة وذم الأخذ عن الصحف هو دلالتها لا حقيقة ما تنطق به ، وهى تدل على شدة الحرص على ضبط اللغة والأخذ من العلماء ، وقد اعتبر هذا فى الوقت نفسه بديلاً لم يجدوا عندهم غيره لضبط النطق ، بعد أن شق عليهم ضبط الكتابة أو تغيير أساسها الضعيف .

ويبقى بعد ذلك الأمر الثالث والآخر فى معركة العلماء مع «التصحيف والتحريف» ، وهو «تنقية الأخطاء بجمعها فى مؤلفات» ، يوضحها الجدول الآتى - مما دخل فى إماكن الحصول عليه ومعرفته - وهى مرتبة بحسب وفاة مؤلفها :

اسم الكتاب	المؤلف وتاريخ الوفاة	الإشارة إلى ما هو موجود منها
١ —	ما صحف فيه الكوفيون محمد بن يحيى الصولى (ت ٣٣٥)	—
٢ —	التنبيه على حدوث التصحيف حمزة بن الحسن الأصهباني (ت ٣٦٠)	مطبوع
٣ —	التنبيهات على أغاليط الرواه على بن حمزة البصرى (ت ٣٧٥)	مخطوط
٤ —	شرح ما يقع فيه التصحيف أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكرى	—
والتحريف	(ت ٣٨٢)	مطبوع
٥ —	تصحيف المحدثين	مخطوط
٦ —	تصحيف المحدثين أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى	—
	(ت ٣٨٥)	—
٧ —	التصحيف والتحريف أبو الفتح عثمان بن عيسى البلطى	—
	(ت ٦٠٠)	—
٨ —	تصحيف التصحيف وتحرير خليل بن أبيك الصفدى (ت ٧٦٤)	مخطوط
	التحريف	—
٩ —	التعريف فى فن التصحيف محمد بن على الصالحى (ت ٩٥٣)	مصور

والذى ألاحظه على هذا الجانب من مقاومة « التصحيف والتحريف » ما يلى :

أولاً : أن هذا جانب فى درس اللغة بدأ — فيما أعلم — فى القرن الرابع الهجرى — كما هو مبين فى الجدول — وقد اعتمد على مراجعة جهود السابقين المتفرقة ورواياتهم المتناثرة لجمعها فى مؤلفات عن ظاهرة « التصحيف والتحريف » وهى — بهذه الصفة — تعتبر تسجيلًا مهماً لجانب من العوامل

الطارئة على اللغة ، وبناء على ذلك فإن فائدتها في مقاومة التصحيف والتحريف تفيد دارس اللغة والأدب تاريخياً لتحقيق النصوص ، والوقوف على مظاهر الصواب والخطأ فيها .

ثانياً : يضاف إلى ذلك أن هذه المؤلفات لم تقتصر على الإحاطة الغنية بنماذج التصحيف والتحريف وإيراد الأمثلة الكثيرة وتعداد من وقع منهم ذلك من الشعراء وعلماء اللغة والمحدثين والقراء ، بل احتوت أيضاً على تناول قضية التصحيف والتحريف ، من حيث نشأتها وعواملها ، ونظرة العلماء لها ، مما أفدت منه في أفسكار هذا الموضوع أجل فائدة .

ثالثاً : يلاحظ أن مؤلفات التصحيف والتحريف قليلة نسبياً بالنظر إلى الجهود التي بذلت في غيرها من مظاهر الانحراف في اللغة — كاللحن مثلاً — ولذلك — فيما أفهم — دلالة ؛ إذ ألقت لرصد الخطأ الذي يعود أساساً إلى قراءة اللغة المكتوبة ، وهو جانب لا يصل في أهميته إلى حد الخطأ الذي يحدث في نطق اللغة ملحونة .

أخيراً

فإن ظاهرة التصحيف والتحريف خطأ في رواية اللغة نطقاً نتيجة اللبس في قراءة الخط ، وقد بذل علماء اللغة جهوداً طيبة لإصلاح هذا الخطأ في منشئه ومظهره ، والأساس الذي نستخلصه من نظرتهم إلى هذا الخطأ وجهودهم في مقاومته يلخصه عبارة واحدة هي (إصلاح ما سماه الأصهباني ضعف الأساس في الكتابة ثم التحول عن ذلك إلى وجوب المشافهة في الرواية) ذلك هو الأساس باختصار ، فهل كان حلاً حاسماً لمشكلة التصحيف

والتحريف ؟

بيان ذلك في الفقرة التالية من هذا البحث إن شاء الله .

التصحيف والتحريف من مظاهر ضعف الرسم العربى

قام النحاة العرب مشكلة التصحيف والتحريف التى انعكس تأثيرها على النطق بتغيير معانى الكلمات وصيغها وأحياناً قليلة إعرابها ، وسلكوا فى اجتهدهم حول هذه المشكلة طريقاً طويلاً بدأ أولاً بمحاولة ضبط الرسم العربى بالنقط والشكل ، ومع ذلك بقى التصحيف مظهرآ فى النطق يورق بال العلماء ، كما قرر ذلك حمزة الأصفهاني بقوله : « فقد بان لمن عقل وأنصف من نفسه أن اعتراض التصحيف فى هذه الكتابة مع ما جلب إليها من الزيادة فى البيان بالنقط والإجماع ليس إلا من ضعف الأساس ،

وقد ترك العلماء هذا الأساس الضعيف على ما هو عليه من ضعف ، وتحولوا عن ذلك إلى ما ذكره أبو أحمد العسكري نصاً بقوله « فالتمسوا حيلة ، فلم يقدروا إلا على الأخذ من أفواه الرجال ، فما رأى فى هذا الموضوع من وجهة النظر الحديثة ؟؟

يكون ذلك ببيان الآتى :

(أ) صعوبة إصلاح الرسم — لأية لغة — لارتباطه بقوة العرف والمادة .

(ب) الرأى فى موقف النحاة من الرسم العربى وما ترتب عليه من تصحيف وتحريف .

يفغى منذ البداية معرفة أن رسم الكتابة لا يتطابق دائماً مع النطق ، أو بعبارة أخرى : أن صورة اللغة المنطوقة لا تتمثل تماماً فى الرسم ، ويعود ذلك — كما يقول دى سويسير — إلى « أن اللغة تتغير دائماً باعتراد ، بينما تميل الكتابة إلى الثبات والمحافظة ^(١) » ، فالكتابة اصطلاح عرفى عام لتسجيل

النطق بطريقة ثابتة لا تخضع للتغيير والتطور ، إذ تبقى الصورة العرفية التي بدأت بها أولاً واقفة عند نقطة البدء ، بينما يخضع النطق باللغة للتنوع والتغير في الأصوات والصيغ والتراكيب والأسلوب ، مما لا يد لأحد على إيقافه ، تبعاً لصلته القرية بحوية الناطقين وعاداتهم النطقية التي تنغير من فرد لآخر ومن عصر لآخر ، بما لا تستطيع الكتابة أن تلاحقه ، فالكتابة ترتبط بالعلاقة بينما يخضع النطق لعرف الاستعمال ، والعادة في الكتابة محافظة ، والاستعمال في اللغة متطور ، والكتابة أداة لتسجيل اللغة ، بينما النطق نشاط حي لمن يستعملون اللغة .

وعلى ذلك فإن قضية إصلاح الرسم للغة من اللغات ينبغي فهمها في إطار ظروفها ، دون أن تفرض عليها ظروف اللغة المنطوقة فعلاً ، بمحاولة الربط بينهما أو إلزام الرسم بمطابقة النطق ، فإن مثل هذه المحاولات غير عملية ، ولن تؤدي في النهاية إلى نتائج ذات بال .

وقد تناول «فندريس» هذه القضية في حديث طويل في كتابه «اللغة»^(١) فقرر أننا لا نكتب كما نتكلم ، بل نكتب كما يكتب غيرنا ، إذ نشعر بمجرد وضع أيدينا على القلم بالتزام قواعد واصطلاحات خاصة لها مجاها وأهميتها المتفردة .

وتعرض في حديثه للشكوى من الرسم ، فقرر أنها شكوى علمية ، فلا يوجد شعب من الشعوب لا يشكو منه إن قليلاً وإن كثيراً ، وما تعانيه الفرنسية والانجليزية من جرائه قد يفرق ما في غيرهما ، حتى إن بعضهم يعد مصيبة الرسم عندنا كارثة وطنية ، ويبين أن السبب في ذلك يعود إلى أن الرسم لا يسير دائماً حركة اللغة ، إذ تحميه قوة التقاليد التي تستعمل

(١) انظر : اللغة من ص ٤٠٥ إلى ٤١٦ .

المدرسة والآداب وإجماع المثقفين ، وأن الكتابة بطبيعتها محافظة ، فالشبات ضرورة للغة المكتوبة ، لأنها تعتبر لغة مثالية حددت معالمها نهائياً ، ولا يمكن المساس بها إلا بعد فوات الأوان ، فهما عندينا يجعل هذا الكساء مرناً مطابقاً لحنايا الجسم ، فلن نستطيع مطلقاً أن نخضعه لنزوات الطبيعة ، وأن نجعله ينمو بنمو الجسم ، لأنه ميت يغطى كائناتاً حياً ، ثم امتدح الجهود التي تبذل لإصلاح عيوب الرسم في الفرنسية وأورد الأسانيد التي يعتمد عليها القائمون بهذا الإصلاح ، من أنه لا مساس له باللغة ، وأن فيه فائدة للمتعلمين من الصغار والأجانب .

لسكن « فنديس » مع ذلك يشك في قيمة هذه الجهود ، ويرى أن هناك عقبات ضخمة لا تسمح لهذا الإصلاح أن يؤدي مهمته ، وهي عقبات متنوعة ثقافية ونفسية واجتماعية وتعليمية ، تقف في وجه هذا الإصلاح ، ثم ينتهى من ذلك إلى الرأى التالى :

— نعم . . أغلب الظن أن اللغة المكتوبة قد ولدت من اتفاق قام بين بضعة أفراد ، ولكن هذا الاتفاق قد امتد حتى شمل المجتمع بأسره ، وفرض نفسه عليه بقوة صارمة ، وليس العقل هو الذى ينظم حياتنا الاجتماعية ، بل العادة ، وحجج الفلسفة كلها عبث فى عبث أمام قدرة العادة . . فنحن عبيد العادات الاجتماعية إلى حد كبير ، والرسم من هذه العادات بالنسبة لكل شخص متحضر ، فلا يمكن إصلاحه إلا بأشد الحذر ، وباستحياء العادة نفسها (١) .

أجل . . لا يمكن إصلاح الرسم إلا بأشد الحذر وباستحياء العادة نفسها

وفي فهمي أن العادة في الرسم لا تسمح بهذا الإصلاح أبداً ، سواء أتم بحذر أم بغير حذر ، خصوصاً إذا قطعت عادة الرسم شوطاً طويلاً في تسجيل ثقافة لغة ما - كالعربية مثلاً - حيث لا يمكن إرجاع ذلك ولا تغييره ولا قطع الصلة به ، بالإضافة إلى ما يحدثه التغيير من هزات نفسية واجتماعية من العسير تحمها وتحمل نتائجها ، وأعتقد - إن لم يجانبني التوفيق - أن كل محاولة لتغيير رسم الكتابة في مثل هذه الظروف جهد ضائع مصيره الفشل .

فما الرأي إذن في موقف النجاة العرب من هذا الموضوع ؟ .

من الإنصاف لعلنا الأقدمين أن نقرر أنهم لم يبحثوا تغيير الرسم العربي بطريقة مباشرة ، فإن الذي وجهوا إليه اهتمامهم كان أمراً آخر هو النصحيف والتحريف في النطق ، وقد دفعهم إلى بحث ذلك المظهر سبب ديني هو تلافيه في نصوص القرآن التي دونت بالرسم العربي في مصاحف عثمان ، ثم عموماً بحتم عن هذا الموضوع في كل نصوص اللغة شعراً ونثراً ، فإصلاح الرسم العربي لديهم لم يكن موضوعاً مقصوداً لذاته ، وهذا المعنى يفسر مسلكهم تجاه إصلاحه ، كما يفسر في الوقت نفسه مسلكهم تجاه المظهر الأساسي الذي ترتب عليه وهو النصحيف والتحريف ، ذلك أنهم حصروا جهودهم في ضبط الرسم العربي بالإعجام والشكل فقط ، ولم يتناولوا الموضوع من أساسه ، باعتبار الرسم العربي كما قال الأصفهاني من بعد «ضعيف الأساس» ، وإذا جاز أن تغيير الرسم العربي في وقتنا الحاضر فكرة غير عملية حيث قلع شوطاً طويلاً في تسجيل الثقافة العربية ونقلها ، ففي ظني أن هذا التغيير كان ممكناً في هذا الوقت المبكر من القرن الأول والثاني من الهجرة ، لكن علماءنا لم يواجهوا ذلك بطريقة صريحة جريئة ، فبقى ضعف الأساس على هذه الصفة حتى اليوم ومن يدري؟؟ فربما كان وراء ذلك موانع دينية وثقافية قامت أيضاً في وجوهم فحجرتهم عن هذا التغيير والتفكير فيه ،

ومن ذلك أن القرآن كان قد دون بهذا الرسم العربي، وأن هذا الرسم — إن صح التقدير — كان قد قطع شوطاً كبيراً في تسجيل ثقافة العرب وعاداتهم في الجاهلية وصدر الإسلام ، فمنعهم ذلك كله من تغييره ، وكان موقفهم مماثلاً لموقفنا اليوم ، ودارت جهودهم حول ضبطه فقط ، وكان هذا غاية ما في وسعهم .

كما أن جهودهم لتلافي التصحيف والتحريف — بالقياس إلى ظروفهم — في مجملها جهود مفيدة ، فحاولوا ضبط الأساس ، ثم تواصلوا بالرواية الشفهية وعابوا المصحفين والمحرفين حين لم يسعفهم إصلاح الخط العربي ، وأخيراً لجأوا إلى وسيلة التنقيح عن طريق كتب اللحن المتخصصة — وهذا غاية جهدهم ، رحمهم الله . ١١